فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مـاذا عـن «الرجل الذي يرافق (هنسلو)»!

كلنا يعرف تشارلز داروين «عالم الطبيعة البريطاني الذي اكتسب شهرته بأنه صاحب نظرية التطور التي تنص على أن كل الكائنات الحية على مر الزمان تنحدر من أسلاف مشتركة». بعد أن أصبح داروين صديقاً مقرباً من أستاذه عالم النبات جون ستيفنز هنسلو أضحى معروفاً بـ«الرجل الذي يمشي مع هنسلو». في عام ١٨٣١ وصلته رسالة من هنسلو تعتبره رجل الطبيعة الأمثل، وهو ما يؤهله للحصول على رحلة مُموّلة على متن سفينة البيغل لاستكشاف ورسم الخط الساحلي لأميركا الجنوبية. استمرت الرحلة خمس سنوات. احتفظ داروين بما جمعه من ملاحظات بحذر والتي مهدت لوضعه نظرية «النشوء والارتقاء»، أما عن جون ستيفنز هنسلو عالم النبات والجيولوجيا؛ فمن الأفضل تذكره كصديق ومعلم لتلميذه تشارلز داروين. كان لديه شغف بالتاريخ الطبيعي منذ طفولته، وهذا الأمر صبغ حياته المهنية، فأصبح أستاذاً مميزاً في علم النبات؛ ولم يمض وقت طويل قبل أن يميز داروين كطالب واعد. وفي صيف عام ١٨٣١، عرض على هنسلو كعالم طبيعة للإبحار على متن السفينة «بيغل» برحلة علمية، لكن زوجته منعته من القبول. عندها رأى هنسلو تلك فرصة مثالية لتلميذه. تعتبر القدوة أساساً مهماً في حياتنا وخاصة إذا كان المدير ناشئاً وفي أول عمره، ما خاض كثيراً من التجارب أو عارك الحياة بصعوباتها، هنا يبدأ بالبحث عن قدوة يتخذها مثلاً تمده بالتجارب والخبرات التي تصقل شخصيته وتساعد في تكوينها، من هنا تأتي أهمية القدوة في الحياة إذ إنها تسهل على الشخص جزءاً من المهام التي يسعى من خلالها لرسم طريق نجاحه.

وفي هذا الصدد لا بد أن نتساءل ما الصفات الواجب توافرها في القدوة ليتمكن الإداري من اتباعها؟ هل يمكننا الاقتداء بأي كان واتخاذه مثالاً في حياتنا؟ سنجد أن «القدوة الحسنة نموذج إنساني حي، يعيش ممثّلاً ومُطبقاً للمنهج المثالي والواقعي؛ فهي الدافع لوصول الشخص للمعالي والارتقاء بذاته ومؤسسته.

تكمن المصيبة في الاقتداء ببعض الأشخاص الزائفين بجعل المدير الناشئ ينحرف عن المسار الصحيح وتصبح تصرفاته وأفعاله شبيهة بتصرفات من اقتدى به، وهذا يؤدي لدخوله متاهات الضياع.

للقدوة صفات خاصة –كالنجاح، واتباع المنهج الصحيح، والهمة والعزيمة– يجب أن تتوافر في الشخص تؤهله لهذا الأمر، وفي هذا السياق يعتبر البحث عن القدوة إحدى مشاكل العصر الحديث، فالمعضلة التي يواجهها هي انعدام القدوة، وتتمثل في غياب القدوة الحسنة الصالحة التي تكون عونا للمرء على النجاح والتفوق، فمنهم من يحاول تقليد شخصية مشهورة يجعلها نموذجاً يحتذي به، وأنها قد توصله لقمّة الهرم التي وصل إليها ذاك الشخص، غافلاً في ذلك عن الطرق الملتوية والأساليب المشوهة التي يكون قد سلكها للوصول لغايته وشهرته الزائفة.

وتكمن المصيبة في الاقتداء بهؤلاء في جعل المدير ينحرف عن مساره المؤسساتي الصحيح وتصبح تصرفاته وأفعاله شبيهة بتصرفات من اقتدى به، ما يؤدي لدخوله متاهات الضياع وانحرافه عن المسار الصحيح، إضافة للتقليد الأعمى الذي يجعل من المقلّد نسخة مشوّهة عن الشخص المقلّد، ليصير إمعة يقول بقول قدوته ويفعل فعلها من دون أن يدرك عواقب ما يقبل عليه.

عن القدوة هنالك مثال شهير آخر: شمس الدين التبريزي العالم والشاعر المتصوف، الذي كتب شعره بالفارسية وبالتركية والعربية، هو صوفي يُنسب لتبريز؛ ويُعتبر المعلم الروحي لجلال الدين الرومي(مولانا).

تتلمذ عليه؛ فاعتكفا أربعين يوماً في مدينة قونية لكتابة قواعد العشق الأربعين، ثم قام شمس الدين التبريزي بالسفر لدمشق؛ حيث قُتل في مدينة خوي على يد جماعة من المناوئين له؛ وضريحه هناك مرشح ليكون من مواقع التراث العالمي لليونيسكو.

صداقتهما غيرت مجرى حياة كليهما، حيث إن الرومي تحول من رجل دين عادي إلى شاعر يجيش بالعاطفة، وصوفي ملتزم، وداعية إلى الحب.

في هذه السياق نُسرد إحدى القواعد الأربعين: يوجد مُعلمون مرئي. فلا تخلط بين الشخص الوصولي الذي يعمل بدافع السلطة وبين المعلم الحقيقي. فالمعلم الروحي الصادق لا يوجه انتباهك إليه ولا يتوقع طاعة مُطلقة أو إعجاباً تاماً منك. بل يساعدك على أن تقدر نفسك الداخلية وتحترمها. إن المعلم الحقيقي شفاف كالبلور، يُعبر النور من خلاله. لكأن هذه القاعدة تصف بدقة القدوة التي يجب أن يبحث عنها المدير صانع القرار؛ ويسترشد بهديها.

الإسمنت والحديد متوافران لقلة الطلب عليهما

الجلالي لـ«الوطن»: ركود سوق العقارات عالمي وليس في سورية فقط وسعر العقار في منطقة المالكي أغلى من لندن

رامز محفوظ

كشف الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» أن سعر طن الحديد انخفض وأصبح سعر مبيعه في السوق بحدود ٣,٥ ملايين ليرة بعد أن كان يباع منذ شهر تقريباً بأكثر من ٤ ملايين ليرة، لافتاً إلى أنه على الرغم من توقف استيراده من المورد الأوكراني عالمياً إلا أنه سعره انخفض وسبب هذا الانخفاض يعود لعدم وجود طلب على البناء حالياً ليس في سورية فحسب وإنما في كل دول العالم، إذ إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل عام يؤدي إلى قلة الطلب على السلع الاستثمارية مثل مواد البناء، وكذلك مادة الأسمنت أصبحت متوافرة الآن بعد أن قل وجودها خلال الفترة الماضية وسعر الطن الواحد يباع بحدود ٤٠٠ ألف ليرة للسبب ذاته وهو ارتفاع تكاليف البناء حالياً.

وأشار إلى أن سعر المتر المكعب من البيتون المجبول عيار ٣٥٠ اليوم بحدود ٣٥٠ ألف ليرة، مبيناً أن سعره ارتفع منذ ثلاثة أشهر تقريباً بحدود ٣٠ بالمئة نتيجة لرفع سعر الأسمنت إضافة إلى ارتفاع تكاليف نقله.

وعن حركة البناء أكد الجلالي أن الحركة بالمجمل بطيئة جداً نتيجة لارتفاع التكاليف والأسعار وتقتصر حركة البناء حالياً على بعض الجمعيات السكنية، مشيراً إلى أن مشروع الماروتا سيتي الذي تم افتتاحه منذ نحو سبع سنوات لا تزال حركة البناء فيه ضعيفة ولا تتناسب مع الوعود التي أطلقتها المحافظة لتسريع عملية البناء.

وبين الجلالي أن هناك حالة من الركود في حركة بيع وشراء العقارات وهذه الحالة مستمرة منذ أشهر، موضحاً أن الأزمة الأوكرانية ساهمت بها في كل دول العالم وليس في سورية فقط، موضحاً أن انخفاض الطلب على العقارات أدى إلى انخفاض أسعارها في السوق، وهذا الأمر ملاحظ حالياً، مشيراً إلى أن أسعار العقارات على الرغم من ارتفاعها حالياً إلا أنها أقل من أسعارها ما قبل الأزمة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة في حال حسبت بالقطع الأجنبي فعلى سبيل المثال الشقة التي كانت تباع بسعر ١٠٠ ألف دولار قبل الأزمة تباع اليوم بسعر ٧٠ ألف دولار، لافتاً إلى أن المواطن يرى أن سعر العقارات مرتفع لأن دخله بالليرة السورية وليس بالقطع الأجنبي.

وأفاد بأن الدخل دائماً يقسم إلى قسمين، قسم منه يذهب للاستهلاك والقسم الآخر للادخار الذي يعتبر السكن جزءاً منه، مبيناً أن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية عالمياً والذي نشهده حالياً ساهم في تقليل النسبة التي تذهب للادخار وبالتالي قل الطلب على السكن عالمياً لذا نلاحظ أن هناك انخفاضاً في أسعار العقارات في كل دول العالم.

وأشار إلى أن المشكلة الموجودة في سورية ولا توجد في دول الجوار هي عدم انتظام سوق العقارات ووجود أكثر من سوق لبيعها مثل سوق السكن العشوائي وسوق السكن المنظم وسوق السكن في الريف ولكل سوق سعر للسكن يختلف عن السوق الآخر لذا نلحظ أن هناك عقارات في منطقة المالكي على سبيل المثال أغلى من سعر العقار في لندن.

ولفت إلى أن أسعار العقارات في مناطق العشوائيات أو الريف تعتبر منطقية وقريبة من التكاليف لكن في المناطق الراقية مثل المالكي وأبو رمانة والتي لا تبعد أحياناً سوى عدة كيلومترات عن مناطق العشوائيات يمكن شراء عشرة عقارات أو أكثر بسعر شقة واحدة في هذه المناطق، وهذه الظاهرة غير موجودة بأي دولة في العالم.

توجه رسمي لدعم محصول الشوندر

وزير الصناعة: دراسة لرفع الأسعار في الموسم القادم

مدير عام السكر: مستمرون بالعمل ولو بخسارة لعام أو عامين

هناء غانم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ في تصريح لـ«الوطن» أن التوجه الحكومي اليوم هو لدعم المحاصيل الزراعية، ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية، موضحاً الأهمية الكبيرة لدعم محصول الشوندر التي تبدأ من الزراعة لإحياء الأراضي من جديد، لافتاً إلى أن هذا الأمر ساهم بدعم الفلاح وإعطائه سعراً مجزياً، حيث تم اعتماد سعر ٢٦٠ ألف ليرة للطن الواحد، إضافة إلى ١٠ آلاف ليرة مكافأة تشجيعية، كاشفاً أنه هناك حالياً دراسة لرفع الأسعار خلال الموسم القادم، مع الإشارة إلى أن التوجيه اليوم لدعم وتشجيع الفلاح على زراعة هذا المحصول الإستراتيجي والتوسع بزراعته في الموسم القادم بالتعاون مع وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين وغرف الزراعة، حيث تم احتساب السعر على الكلف الفعلية وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من وقود وسماد وغيرهما، لأن الشوندر محصول إستراتيجي باعتباره ينتج مادة السكر إضافة إلى منتجات أخرى لها أهميتها مثل مادة الكلس باعتبارها المادة الأساسية في صناعة الخميرة كما ينتج عنها الكحول الطبي، إضافة إلى أن النقل المتبقي من محصول الشوندر يستخدم كمادة علفية ممتازة للثروة الحيوانية.

الوزير صباغ أضاف: إن إعادة إقلاع معمل تل سلحب بعد توقف لنحو ٨ سنوات وإعادة صيانته وتأهيله من فنيي الشركة وكوادرها وبإمكانيات محلية تعتبر إنجازاً يسجل للعاملين في الشركة، مؤكداً أن الحرب الإرهابية استهدفت معامل السكر على كامل الجغرافيا السورية، حيث تم تدمير معظم المعامل والذي تضرر بشكل جزئي هو معمل سكر تل سلحب وتم تأهيله، كما يتم حالياً تأهيل معمل سكر مسكنة بالتشاركية مع إحدى الشركات الخاصة السورية، مشيراً إلى أن معمل سكر الرقة السكر جاهزة للاستلام، ليتم تسليمها إلى «السورية للتجارة» وتوزيعها في المؤسسات للمواطنين.

وعن موضوع تأمين مادة السكر وبيعها بسعر أرخص قال الوزير صباغ: هذا الموضوع هو قيد البحث ولاسيما أن كل منتجات الشركات والمؤسسات الغذائية يتم استجرارها من «السورية للتجارة».

بدوره أكد مدير عام المؤسسة العامة للسكر سعد الدين العلي أن المؤسسة تقوم حالياً بالعمل للنهوض بواقع عمل شركات السكر، وأشار إلى أن العمال الذين قاموا بهذا الإنجاز تم تكريمهم بشكل مادي ومعنوي، وقد بدأت العملية الإنتاجية وخلال أيام سوف تكون الكميات المصنعة من معمل جسر الشاغور ومعمل دير الزور ما زالت خارج السيطرة، مبيناً أن معمل سكر حمص توقف عن عصر الشوندر منذ زمن لقدم آلاته، وعدم وجود جدوى اقتصادية من تشغيله، إضافة لقربه من الأماكن السكنية، علماً أنه يعمل على تكرير السكر الخام فقط لذلك كان التركيز على معمل تل سلحب والاستفادة من محصول الشوندر بدلاً من تحويله إلى مادة علفية، الأمر الذي يعود بخسارة للفلاح أولاً وللدولة ثانياً.

وخاصة تلك التي تعرضت للتخريب نتيجة الحرب الإرهابية، مؤكداً أن إعادة إقلاع معمل تل سلحب للسكر تعتبر نقطة تحول مهمة لإعادة إحياء المحاصيل الأساسية، مؤكداً أنه من المتوقع أن تكون الكميات المنتجة لهذا المحصول من الشوندر السكري القائم بنحو ١٠٠ ألف طن صاف ينتج نحو ٩٢ ألف طن، وهذه الكمية تصنع بحدود ٩٢٠٠ طن من مادة السكر، مشيراً إلى أن هذه الكمية لا تغطي إلا جزءاً بسيطاً من حاجة القطر من السكر التي هي ٥٥٠ ألف طن، لكن المهم أن تعود عجلة الإنتاج إلى معامل السكر بعد توقف استمر لسنوات الحرب.

وذكر العلي أن الحكومة قامت بتقديم سعر مجز للفلاح بلغ ٢٦٠ ألف ليرة للطن الواحد، معتبراً أن هذا السعر يعتبر جيداً بالنسبة للفلاح وهو من أعلى الأسعار مقارنة مع الدول المجاورة، حيث تم تقديم الدعم عن طريق مؤسسة إكثار البذار حيث تم استيراد ٤٧ طناً من بلجيكا.

وعن طاقة معمل تل سلحب قال: إن الطاقة الإنتاجية اليومية نحو ٣٥٠٠ طن شوندر سكري، لافتاً إلى أن توجهات الوزارة حالياً هي العمل بسعر التكلفة، مؤكداً أننا مستمرون حالياً بهذا العمل حتى لو بخسارة لمدة عام أو عامين لأن هدفنا بالأساس هو عودة هذا المحصول الذي يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية الثلاثة القمح والقطن والشوندر السكري، إضافة لذلك تكمن أهميته بتشغيل آلاف الأسر والأيدي العاملة.

وعن الصعوبات قال: هناك صيانات ومناقصات وقطع تبديل غير موجودة يتم العمل على الاستعاضة عنها بخبرات وبجهود محلية وطنية من مهندسي وفنيي الشركة الذين قاموا بإصلاح جهاز الأشعة في أعلى فرن الكلس على ارتفاع ٣٠ متراً، وهو جهاز موجود منذ تأسيس الشركة ومن منشأ خارجي، وكان من الصعوبة تأمين قطع تبديلية له بسبب الحصار الاقتصادي وتبلغ تكلفته مئات الملايين، حيث تم إصلاحه وتركيبه وفحصه وهو جاهز للعمل، إضافة لإعادة تأهيل لوحة التحكم الرئيسية، وإعادة تأهيل وتركيب لوحة التحكم الكهربائية الخاصة بتشغيل بعض أقسام، وإعادة تأهيل قبابين الشوندر والنقل، الأمر الذي وفر مئات الملايين على خزينة الدولة.

كشتو: قرارات منع التصدير «تطفيش» للمستثمرين في القطاع الزراعي

العالم كله ينتج المسوق ولا يسوق المنتج

طلال ماضي

أكد رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الاستثمار في القطاع الزراعي يحقق للمستثمرين عوائد أفضل من الاستثمارات التقليدية بسبب زيادة الطلب على الأغذية عالمياً، ولكن للأسف ومع كل التسهيلات المقدمة في قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ لا يزال هناك خلل في المشاريع الاستثمارية الزراعية المطروحة في سورية.

واعتبر كشتو أن المناخ الاستثماري منقوص وغير كامل وفيه خلل كبير، جزء منه سببه العقوبات الخارجية على البنوك وتحويل الأموال، وجزء آخر وهو الأهم داخلي سببه قرارات منع التصدير، والمستثمر يبحث عن مصالحه، والاستثمارات التي تحمل عوائد كبيرة له، لكن في حال لو كانت العقبات واحداً بالمئة أمام استثماراته فهي تشكل عقبة وكفيلة بـ«تطفيشه»، وهذا هو سبب ضعف الاستثمارات الزراعية في سورية.

وأشار كشتو إلى أن استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية يفتح المجال أمام تحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل للمستثمرين في هذا القطاع، وخاصة أن ٦٥ بالمئة من الصادرات السورية هي زراعية، والمطلوب اليوم تعزيز الصادرات والابتعاد عن قرارات منع التصدير، والتخلص من وهم أن تصدير المنتجات يرفع أسعارها في السوق الداخلية، والحقيقية أنه عندما تصدر إلى الأسواق الخارجية وفق سياسة تسويقية مبنية على معطيات صحيحة لا يكون للتصدير أي أثر على السوق الداخلية.

وضرب رئيس اتحاد غرف الزراعة مثلاً أنه إذا كان لدينا ١٠٠ ألف بيت بلاستيكي يجب أن يكون منها ٢٠ ألف بيت مخصص كمزروعات للتصدير، وهناك منتجات زراعية تصديرية يجب العمل على تعزيزها وزيادتها مثل الخيار الشوكي، والفليفلة الملونة، والمنتجات العضوية، والسياسات التصديرية يجب أن تقوم على تأمين عوامل وإنتاج منتج تصديري، والعالم كله ينتج المسوق ولا يسوق المنتج، ويجب الذهاب إلى إنتاج المسوق داخلياً وخارجياً وليس العمل بإنتاج ومن ثم البحث عن أسواق خارجية.

وقال كشتو: منذ ٣٠ سنة ونحن نعاني من تسويق الحمضيات، ونردد «جملة وجوب تسويق الفائض»، لفظ الكلمة (الفائض) من الأخطاء التقليدية المرتكبة لأنه ماذا يعني تسويق الفائض؟ لا أحد يشتري الفائض منك.

وحول إمكانية تنشيط التصدير الزراعي بين كشتو أن ٦٥ بالمئة من صادراتنا هي زراعية، ولم تتوقف خلال سنوات الحرب، والمطلوب تعزيزها من خلال إنتاج منتجات زراعية تصديرية تستهدف أسواقاً تصديرية معينة، أو ما يعرف بالزراعة التعاقدية، وعلى سبيل مثال الخيار الشوكي لا سوق له ضمن سورية، ويجب أن يكون له معاملة خاصة، والفلاح يخاف من قرار منع التصدير وإتلاف محصوله، فلا يقدم على زراعته بالرغم من عوائده الكبيرة على الفلاح والتصدير.

وأشار كشتو إلى سلوك الحكومة وإصدار قرارات المنع بعد ارتفاع سعر أي سلعة في السوق الداخلية، وهذا ما أدى إلى إتلاف موسم الثوم والبصل هذا العام، وفي العام القادم سيحجم المزارع عن زراعة الثوم وسيكون ثمن الكيلو مرتفعاً جداً، وعلى الحكومة أن تصدر قرارات المنع قبل عام من الزراعة، ومن الخطأ أن تفكر الحكومة بعقلية (الناس تطعمي بعضها)، لأن المنتج الذي يخسر سيخرج من العملية الإنتاجية الاستهلاكية العام الذي يليه.

ودعا كشتو إلى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل وفق الزراعة الرقمية، وعندها سيعرف الزبون الخارجي أن بإمكانه أن يشتري من سورية المادة التي يريدها في التوقيت المحدد والكميات المطلوبة.

واعتبر كشتو أن الإنتاج الزراعي يخير لكن الاستثمار الزراعي بحاجة إلى نقله من الإنتاج الفردي إلى الإنتاج الجماعي، وإقامة الشركات الزراعية وهذه غير متوفرة، ونحن نطالب الحكومة باستمرار بإحداث السجل الزراعي والشركات الزراعية للعمل بالزراعة كمؤسسات وليس أفراداً، وهذا الذي يقوي العمل الزراعي والمطلوب من الحكومة اليوم عمل تشريعي حتى يتوافق مع العمل على أرض الواقع.

وأشار كشتو إلى أن مشكلة الاستثمار الزراعي تعاني من تفكت الحيازات التي كانت السبب الرئيسي بخروج الكثير من الأراضي الزراعية من الإنتاج، ومن قانون العلاقات الزراعية، لافتاً إلى أن الدعم الزراعي يجب أن يقدم للشركات للنهوض بالفلاح وتكبير عمله.

توقعات بافتتاح السوق الحرة في «نصيب» خلال شهر

معظم الواردات عبر الأردن بطاريات وألواح طاقة ومعظم الصادرات بندورة

عبد الهادي شباط

تفيد معظم التحضيرات الجارية في معبر نصيب الحدودي مع الأردن إلى قرب إعادة افتتاح السوق الحرة في المعبر، حيث توقع العديد من المتابعين لعمل السوق افتتاحه خلال شهر آب المقبل، خاصة أنه تم تأهيل صالة العرض بشكل شبه نهائي وحالياً يتم العمل على استكمال تأهيل بقية المرافق والبنية التحتية وتأمين كوادر العمل وغيرها ويعول الكثيرون على مساهمة السوق في تنشيط حركة المعبر وزيادة الواردات.

وتفيد البيانات التي حصلت عليها «الوطن» من بعض العاملين في المعبر بعد أن تحفظت إدارة المعبر على تزويدنا بأي رقم رسمي بأن واردات المعبر خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوزت إجمالي ما حققه المعبر من واردات خلال العام الماضي (٢٠٢١) البالغة نحو ١١٧ مليار ليرة.

وتشتمل واردات المعبر على الرسوم الجمركية للبضائع التي تمر عبر نصيب والغرامات المالية لتسوية المخالفات والقضايا التي يتم تنظيمها منها ما يعود لضبط مخالفات تعود للكشف الحسي ومنها مخالفات تعود لحالات تلاعب ببعض المرفقات، والبيانات القادمة مع البضائع الواردة يتم ضبطها عبر عمليات التدقيق في هذه البيانات والتأكد من سلامتها.

وتسجل حركة الشحن تحسناً وعلى سبيل المثال يعبر يومياً باتجاه الأراضي الأردنية نحو من ١٠٠ شاحنة محملة بالخضار والفواكه معظمها محملة بالبندورة، في حين تتركز معظم حمولات الشاحنات القادمة من الأردن على البطاريات وألواح الطاقة وبعض المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية.

ويتوقع مزيد من التعافي في معبر نصيب وتحسن في حركة الشحن مع الأردن خلال الفترة المقبلة على التوازي مع التسهيلات التي تقدم على جانبي المعبر في البلدين خاصة أن معبر نصيب يمثل بوابة مهمة في شحن الصادرات السورية باتجاه العديد من الدول وأهمها بعض دول الخليج وخاصة المواد والبضائع المعدة للتصدير والتي تزيد على حاجة الاستهلاك المحلي خاصة أن معظم المنتجات السورية مطلوبة لدى الكثير من الأسواق الخارجية سواء كانت منتجات زراعية أم صناعية لما تتمتع به من حرفية وجودة ومنافسة لجهة السعر.

وأوضح مصدر في المديرية العامة للجمارك أن نسب التنفيذ لعموم البنى التحتية والمرافق العامة في معبر نصيب مازالت بحدود ١٥ بالمئة حيث تم التوجيه من رئاسة مجلس الوزراء لإدارة معبر نصيب بالإسراع في تأهيل وترميم مباني وساحات المعبر ويتم حالياً العمل على دراسة هذه المباني وتقييم الأضرار وتقدير كلف الترميم والمدة الزمنية التي يتطلبها تأهيل المباني والمنشآت في معبر نصيب وذلك للإسراع بتوفير كل الخدمات التي تحتاجها حركة تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين خاصة أن هناك تعويلاً كبيراً على تحسن حركة التبادل التجاري مع الجانب الأردني خلال المرحلة المقبلة ومنه لابد من تهيئة كل مستلزمات العمل في المعبر من تأهيل البنية التحتية (كهرباء ومياه وغيرهما) إضافة للخدمات والتجهيزات التقانية والفنية وأجهزة في سرعة وجودة الخدمات التي يمكن تقديمها في المعبر ومنها تهيئة وتجهيز صالات المسافرين والساحات الخاصة بالشحن والمرافق التابعة لها.

علماً أنه حسب المصدر تم تنفيذ عدد من أعمال التأهيل والصيانة خلال الفترة الماضية منذ عودة معبر نصيب للعمل بعد توقفه خلال السنوات الماضية بهدف تحسين الخدمات المقدمة ضمن خطة عمل واسعة تم العمل على تنفيذها في المعبر من إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني وخاصة حركة التبادل التجاري.

تشكيل مجلس الأعمال السوري-الجزائري

نائب رئيس المجلس لـ«الوطن»: علاقاتنا مع الجزائر لم تنقطع وهدفنا إعادة إحياء السوق السورية في الجزائر

الوطن

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. سامر الخليل قراراً يقضي بتشكيل مجلس الأعمال السوري–الجزائري وتعيين عن الجانب السوري خالد الزبيدي رئيساً للمجلس ومصطفى كواية نائباً للرئيس، وذلك سعياً إلى تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين بكل مجالاته التجارية والصناعية والزراعية والسياحية.

«الوطن» تواصلت مع نائب رئيس مجلس الأعمال السوري–الجزائري مصطفى كواية الذي أكد أهمية تشكيل هذا المجلس، موضحاً أنه يتم التحضير للقاء قريب مع رجال الأعمال الجزائريين، لكن التوجه واضح لجهة عودة السلع السورية إلى الأسواق الجزائرية والسلع الجزائرية إلى الأسواق السورية، وخاصة أن الجزائر بلد واعد بالاستثمارات الاقتصادية، وسوف يتم العمل على تفعيل عمليات التبادل التجاري عبر المجلس وتشجيع الصادرات، ولاسيما أن سورية قادرة على المنافسة في منتجات كثيرة مثل الكيماويات والمواد البلاستيكية والمنسوجات والألبسة التي تعتبر من الأساسيات للسوق الجزائري والبياضات وغيرها إضافة إلى الصناعات الغذائية.

وأكد كواية أنه لدينا سوق قديم مع الجزائر ومن خلال هذا المجلس سوف نعمل لإعادته وإعادة إحياء العلاقات على جميع المستويات الاقتصادية وتسهيل عمليات عبور السلع بين البلدين، وخاصة أنه كانت هناك صعوبة في حركة تسيير البضائع إلى السوق الجزائرية التي تعتبر مهمة لسورية، وسوف يتم العمل على ذلك من خلال التسهيلات الجمركية وغيرها.

واعتبر كواية أن تشكيل مجلس الأعمال السوري–الجزائري سوف يسهم في دوران عجلة الاقتصاد مع الجزائر، ولاسيما أن علاقاتنا مع الجزائر لم تنقطع نهائياً خلال سنوات الحرب.